

ملخص الدراسة:

منذ قدوم السلطة الفلسطينية تجري وفي وتيرة متسارعة عملية إنجاز مخططات هيكلية وإقليمية للبلدات والقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبمنظرة علمية متجردة يتبين ان هذه المخططات يغلب عليها الطابع التقليدي السطحي، بل وتفتقر إلى أبسط نظريات التخطيط السليم والذي يركز على سياسات التنمية الشاملة والمستدامة، وكنتيجة طبيعية فقد تفاقمت المشاكل حول هذه المخططات لا سيما وأن دور السكان كان مغيباً تماماً أثناء عملية التخطيط، لتصبح فيها المخططات الهيكلية المنجزة عائقاً وليس حلاً لقضايا المجتمع الهامة.

تأتي هذه الدراسة كمبادرة لتناول قضية التخطيط على المستوى المحلي والمخططات الهيكلية من أجل تقييم التجربة الفلسطينية إلى اليوم خاصة في الضفة الغربية، وتشخيص المشاكل ونقاط القوة والقصور فيها على أسس علمية، ووضع توصيات واستراتيجيات لتعزيز نقاط القوة ونقاط الضعف، بناءً على دراسة 47 مخططاً مصادق عليها وقيد التنفيذ في الهيئات المحلية في الضفة الغربية.

تخلص الدراسة إلى أن المخططات التي تمت دراستها، تم اعدادها لتصنيف مناطق سكنية جديدة ومد شبكات طرق اليها لتسهيل اصدار رخص البناء فيها على حساب المناطق الطبيعية والزراعية في أغلب الأحيان، في حين أهملت أهمية تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. نتيجة لذلك بقيت معظم القرى والبلدات الفلسطينية كما كانت في عهد سلطات الاحتلال المتلاحقة "مهاجع للنوم" فقط، حيث تركزت جميع الأنشطة الاقتصادية ومناطق العمل في المدن الرئيسية.

كذلك تخلص الدراسة إلى أن جهود التخطيط على المستوى المحلي قبل وخلال وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت سطحية تفتقر إلى العمق، وتعتمد على الحلول السريعة دون أخذ الاحتياجات الخاصة وطبيعة وهوية كل منطقة يتم التخطيط لها، خاصة فيما يتعلق بالتفريق بالحل التخطيطي بين المناطق الريفية والمدن. هذه الاستنتاجات تضع علامة استفهام كبيرة حول عملية التخطيط على المستوى المحلي في المناطق الفلسطينية، وتسلط الضوء على أهمية تطوير نموذج أكثر فاعلية وواقعية لعملية للتخطيط على المستوى المحلي بما يتناسب والوضع الفلسطيني. تقترح الدراسة نموذج "التخطيط الشامل مع المجتمع" كنموذج واعد يمكن أن يستجيب لمتطلبات المجتمعات المحلية ويساهم بتطوير عملية التخطيط على المستوى المحلي في المناطق الفلسطينية.